

## الاختلاف درجى الخصوبة والتفریخ

## بين نوعي البيض البلدي والمجهورن

أجريت تجارب بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية لتقدير درجتي الخصوبة والتفرخ، ونسبة نفوق الأجيال فاشترت اثنتا عشرة دفعة شهرية من البيض البلدي واللجمورن وأفرخت بالسلكية، وقد روعي في الحصول على هذا البيض تمثيل وسميتين مختلفتين لإنتاج بيض التفرخ بمصر: الأولى، إنتاج بيض قطعان القرية حيث لا يعنى بالتجهيز في سفاد الطيور، والثانية، إنتاج بيض مزارع الدواجن، وهي جديبة العهد بمصر، حيث يتم هذا التزاوج تحت مراقبة المربى.

وقد بلغ مجموع البيض المفرخ في عام بدأ في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥ : ٤٨٢٠  
بيضة كان منها ٤٢٤٦ بلدية و ٥٧٤ جهورن، وقدرت درجة المخصوصة بالنسبة المئوية  
للبיצ المخصوص عند الاختبار الأول للبيض المفرخ بعد ستة أيام من وضعه بالفرخة  
أما درجة التفريخ فقدرت بالنسبة المئوية لـ سكتا كيت السليمة النافقة إلى عدد  
البيض المخصوص .

وكانت درجة المخصوصية ضعيفة في كل نوع البيض ، وإن كانت في اللجمورن  
أعلا منها في البلدي ٨٧٪ و٦٢٪ على الترتيب ، كما كان هذا الفرق جوهرياً  
جداً ، ويبدو أنه نتج عن افتقار الإناث في قطيع القرية إلى العدد المناسب  
من الديولك ، أما انخفاض مستوى المخصوصية في اللجمورن فيبدو أنه نشأ عن زيادة  
عدد الديولك في النطاء — إن التي اشتري منها هذا البيض زيادة ملحوظة عن المعدل  
المناسب ، فلسنت بذاتها تنافساً على سفاد الدجاجات .

ورغم أن الاختلافات الموجبة في درجة الحرارة كانت غير جوهرية فإن هذه الدرجة كانت في الربيع والشتاء أعلى منها خريفاً وصيفاً، وذلك في بعض المجموعات، إذ بلغ متوسطها في الفصلين الأولين ٨٩,٢٪ بينما كان متوسطها في الآخرين ٨٦,٥٪ على الترتيب، أما في البعض البلدي فقد كان متوسط الحرارة صيفاً ٧٧,٢٪ وشتاء ٦٢,٨٪ وهو أعلى منها خريفاً، إذ كان ٥٩,٤٪ وربيعه ٥٩,٧٪ وهذا يبيّن التناقض في عدد الديوك بقطعان القرية، إذ المعروف أن

ارتفاع أسعار لحوم الدواجن خريفاً وربيعاً مما يشجع الفلاحين على الإكثار من بيع الديوك .

وكان المتوسط السنوي لدرجة التفريخ ٥٧,٢٪ للبيض البلدي و٤٧,٥٪ للجهورن ، ولكن الفرق بينهما لم يكن جوهرياً وكذلك الاختلافات الموسمية لها ، وإن كانت درجة التفريخ بلغت أقصاها ربيعًا في كل نوعي البيض ، فقد كانت ٥٨,٢٪ للبلدي و٤٩,٥٪ للجهورن .

أما الاختلافات الموسمية في نسبة نفوق الأجرة في الاختبارين الأول والثاني للبيض وللبيض الكابس فلم تكن جوهيرية ، وفيما عدا الفرق بين نوعي البيض من حيث نسبتي نفوق الأجرة عند الاختبار الثاني فلم تكن الفروق بين نوعي البيض في الصفتين الآخرين جوهيرية ، ونظرًا لأن بيض اللجهورن كانت به نسبة من الأجرة الناقصة عند الاختبار الثاني تزيد بفارق جوهيرى عن نظيرتها بالبلدي فيبدو أن نسبة توزيع الميئات المميتة في اللجهورن تزيد عنها في البلدي ، فالمعروف أن عدد قطاعان الأنواع القياسية للدجاج في مصر ، فضلًا عن عدد طيورها ، محدود جدًا ومن المحتمل أن التربية الداخلية قد فعلت فعلها بها ، وكانت نسبة جملة الأجرة الناقصة بصفة عامة قد سلكت مسلكًا طبيعيًا ، بلغت أقصاها صيفاً ٥٥,٩٪ وأدنها ٣٦,٧٪ وشتاءً ٣٩,٩٪ .

كما أمكن الكشف عن ثلاثة أشكال للأوضاع الشاذة للأجرة في البيض البلدي ، وشكلين فقط منها في بيض اللجهورن ، وحددت مسوالية الأوضاع الشاذة بنسبة ١٧,٦٪ من عدد الأجرة السكابسة باللجهورن و١٤,٦٪ بالبلدي . كما ثبت أن أكثر هذه الأوضاع انتشاراً هو الشكل الثاني (الذى رأسه في الجهة المدببة للبيضة) وأن أندرها هو الشكل الرابع (عندما تتحول الرأس عن الغرفة الهوائية للبيضة) . ولذلك كانت التفرقة بين إنتاج بيض التفريخ وبيض الطعام في قطاع القرية ضرورية حتى يمكن رفع نسبة الإخضاب في بيض التفريخ بما يعود على صناعة التفريخ بالفائدة ، كما يجب تشجيع برنامج يستهدف توزيع الديوك الختيرة من الأنواع القياسية على مزارع الدواجن لتجديده دم قطاعها .